

التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

تمهيد:

أضحى التحليل المالي للقوائم المالية منذ بداية القرن الماضي أحد أهم مجالات المعرفة، حيث برزت هذه الأهمية بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، وشهدت تلك الفترة انخيار كثير من المؤسسات، مما دعا إلى ضرورة دراسة محتويات التقارير المالية للمؤسسات بشكل علمي حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات التعرف على أدائها الفعلي والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل القوائم المالية.

ويقوم موضوع التحليل المالي للقوائم المالية على دراسة القوائم المالية باستخدام الأساليب الرياضية والنسب والاتجاهات بغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر بالقوائم المالية، أو تكون محتفية وراء زحمة الأرقام بهذه القوائم المالية.

ولقد سبقت الإشارة في الفصل السابق إلى أن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تشمل كل من: الميزانية، حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات الأموال الخاصة بالإضافة إلى الملاحق. ومن جملة هذه القوائم نجد أن الميزانية وحسابات النتائج يعول عليهما كثيرا من قبل محلي القوائم المالية، نظرا لما تحتويه من معلومات تساعد في تكوين فكرة عن "الوضع المالي للمؤسسة و كذلك عن "أداء" المؤسسة سواء في الوقت الحالي أو التوقعات المستقبلية، هذا بالإضافة إلى المعلومات حول "تغيرات الأوضاع المالية" التي توفرها قائمة التدفقات النقدية.

ومن هذا المنطلق، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين على النحو التالي:

- المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية،
- المبحث الثاني: مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية.

المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية

تزايد الاهتمام بالتحليل المالي للقوائم المالية خلال العقود الماضية، خاصة في ظل اقتصاديات السوق وأسواق رأس المال وظهور الشركات المتعددة الجنسيات. وقد تعاضم ذلك الاهتمام في السنوات الأخيرة، لذا فقد أضحى التحليل المالي للقوائم المالية من بين الأنشطة الهامة لإدارة مالية المؤسسة، إذ نجد أن ارتباط تطور التحليل المالي للقوائم المالية بالإدارة المالية يكمن في كونه إحدى أهم أدواتها في التخطيط المالي وكونه أداة يستفيد منها العديد من الأطراف.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي للقوائم المالية

يهتم هذا المطلب بالتعريف بموضوع التحليل المالي للقوائم المالية من خلال استعراض الإطار المفاهيمي للتحليل المالي للقوائم المالية، مجموعة من المفاهيم المتعلقة بتعريف التحليل المالي للقوائم المالية، التطور التاريخي للتحليل المالي للقوائم المالية، أهداف التحليل المالي للقوائم المالية بالإضافة إلى مقومات ومحددات التحليل المالي للقوائم المالية.

1. الإطار المفاهيمي للتحليل المالي للقوائم المالية

يمكننا استعراض الإطار المفاهيمي للتحليل المالي للقوائم المالية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 07: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي للقوائم المالية.

مراحل	مصادر المعلومات	المخرجات
1- توضيح غرض وسياق التحليل.	- طبيعة وظائف المحلل المالي كتحقيق أسهم، أو ديون الاستثمارات، أو تصنيف القروض. - التواصل مع الزبائن أو المشرف من أجل معرفة احتياجاتهم ومخاوفهم.	- بيان الغرض من الهدف أو التحليل. - قائمة (مكتوبة أو غير مكتوبة) من الأسئلة الخاصة التي ينبغي على المحلل المالي الإجابة عليها. - محتوى وطبيعة التقرير الواجب تقديمه.
2- جمع البيانات.	- القوائم المالية، البيانات المالية الأخرى، الاستبيانات والبيانات الاقتصادية. - المناقشة مع المسيرين، الموردين، الزبائن والمنافسين. - زيارة مواقع المؤسسة (مثلا المخزن، ورشة الإنتاج.....).	- تنظيم القوائم المالية. - جداول البيانات المالية. - إكمال الاستبيانات، إذا كانت قابلة للتطبيق.

<p>-القوائم المالية المعدلة. -مقارنة البيانات وتغيرات الاتجاه. -النسب والخطط البيانية. -التنبؤات.</p>	<p>-البيانات من المرحلة السابقة.</p>	<p>3- معالجة البيانات.</p>
<p>-النتائج التحليلية.</p>	<p>-مدخلات البيانات بالإضافة إلى البيانات المعالجة.</p>	<p>4- تحليل/ترجمة البيانات المعالجة.</p>
<p>-التقرير التحليلي يجب على الأسئلة المطروحة في المرحلة الأولى. -التوصيات بشأن غرض التحليل، مثل القيام بعملية الاستثمار أو منح قرض.</p>	<p>-النتائج التحليلية والتقارير السابقة. -تعليمات (توجيهات) المؤسسة من أجل التقارير المنشورة.</p>	<p>5- تطوير، إيصال التوصيات والنتائج (التقرير المالي).</p>
<p>-مصرنة التقارير والتوصيات.</p>	<p>-جمع المعلومات دوريا وتكرار لخطوات المذكورة أعلاه لتحديد ما إذا كان من الضروري تغيير التوصيات.</p>	<p>6- متابعة.</p>

1.1 توضيح غرض وسياق (نطاق) التحليل:

إن الغرض من أي تحليل مالي للقوائم المالية يختلف من فئة مستفيدة إلى أخرى، فالمستثمر المرتقب يرغب بالتعرف على ربحية المؤسسة المتوفر فيها فرص الاستثمار، ويهتم كذلك بسياسات توزيع الأرباح المتبعة في هذه المؤسسات، بينما البنوك والمقرضون يهتمون بشكل أساسي بالتعرف على سيولة المؤسسات وقدرتها على سداد ديونها، بينما تولى الإدارة اهتمام خاصا لتقييم الأداء في مختلف الإدارات والأقسام. وبعد تحديد الغرض من التحليل يجب معرفة مدى ونطاق التحليل (هل سيشمل التحليل مؤسسة أو عدة مؤسسات؟ وهل سيشمل سنة واحدة أم عدة سنوات؟)¹.

2.1. جمع البيانات:

في هذه المرحلة يقوم المحلل المالي بتحديد وجمع البيانات الكافية والملائمة لأهداف تحليله، حيث كلما توفرت هذه الخصائص بالبيانات التي تم جمعها كلما توصل المحلل إلى تحليل شامل تتحقق منه كل الأهداف المرجوة، لذا يتحتم على المحلل المالي أن يجمع أكبر قدر ممكن من البيانات المالية وغير المالية والإحصائية والكمية... الخ. ويجب أن تغطي البيانات الفترة أو الفترات التي سيغطيها التحليل كما يجب أن تتوفر البيانات المتعلقة بالمؤسسة أو المؤسسات التي يستهدفها التحليل¹.

3.1. معالجة البيانات:

بعد الحصول على القوائم المالية اللازمة والمعلومات الأخرى يعالج المحلل المالي تلك البيانات مستخدماً الأدوات التحليلية المناسبة، ومن بين تلك الأدوات المستخدمة نذكر على سبيل المثال: النسب المالية، معدلات النمو، معدل دوران النقدية، معدل دوران المخزون السلعي، الرافعة المالية، بالإضافة إلى الأدوات التحليلية الأخرى، حيث يشتمل فهم التحليل المالي في هذه المرحلة على ما يلي²:

- قراءة القوائم المالية لكل مؤسسة خاضعة للتحليل من خلال قراءة الميزانية، حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات الأموال الخاصة والملاحق،
- إجراء التعديلات اللازمة للقوائم المالية لتسهيل عملية المقارنة في حالة وجود اختلافات في الطرق المحاسبية والقرارات التشغيلية بين المؤسسات محل المقارنة،
- إعداد أو جمع بيانات القوائم المالية المقارنة والنسب المالية التي تمكن المحلل المالي من تقييم ربحية المؤسسة و سيولتها... الخ.

4.1. تحليل/ترجمة البيانات المعالجة:

تعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية، حيث تحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني، الحكمة، المهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق³. كما تهدف إلى تفسير المخرجات لدعم النتائج والتوصيات⁴.

5.1. تطوير وإيصال التوصيات والنتائج:

وظيفة المحلل هي وظيفة استشارية وليست تنفيذية، حيث يكون من الضروري على المحلل المالي وبعد انتهائه من كل عمليات التحليل أن يكتب التقرير الذي يحتوي على نتائج التحليل، موجهها للجهة المختصة، وهي في الغالب الجهة التي قامت بتكليف المحلل للقيام بعملية التحليل. ويجب أن يبذل المحلل العناية التامة في كتابة التقرير النهائي حتى لا يغفل عن ذكر كل النتائج المهمة التي تم التوصل إليها، كما يجب أن يعد التقرير بشكل مرتب وبأسلوب واضح مدعماً بالجداول والرسوم البيانية كلما أمكن ذلك¹. ومن المناسب أن يتضمن التقرير البنود التالية²:

- معلومات عن خلفية المشروع موضوع التحليل والصناعة التي ينتمي إليها، والمحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه،
- المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل،
- الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى التي وضعت استناداً إليها التقديرات الخاصة بالتحليل،
- تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية،
- الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي قام به،
- الحلول المقترحة والتوصيات اللازمة.

6.1. المتابعة:

لا تنتهي عملية التحليل المالي بكتابة التقرير، حيث نجد أنه من الضروري تكرار جميع الخطوات المذكورة أعلاه على أساس دوري لتحديد إذا ما كانت الاستنتاجات والتوصيات الأصلية لازالت صالحة³.

2. تعريف التحليل المالي للقوائم المالية:

تعددت تعريفات التحليل المالي للقوائم المالية، لكننا نسوق فيما يلي بعض من هذه التعاريف:
- يعرف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه: "عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية"⁴.

— كما يمكن تعريف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه: "عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها، بهدف تشخيص وتقييم أداء المؤسسة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي"¹.

— كما يعرف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه: "عملية بحث واستسقاء وتفسير واستنتاج تبنى على تجميع وتصنيف البيانات والأرقام التي تعكسها الحسابات والقوائم المالية في الوحدة الاقتصادية، ثم مقارنتها وقياسها بقصد اكتشاف العلاقات التي تربط فيما بينها، بحيث يمكننا دراسة الأوضاع المالية للوحدة الاقتصادية"².

و كما يعرف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه: "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسات، وكذلك تقييم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة"³.

ويتضح من خلال التعاريف السابقة بأن التحليل المالي للقوائم المالية هو "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم، واستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والنسب والمتوسطات والاتجاهات والمعايير بقصد التعرف على القيمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين، بالإضافة إلى إمكانية الحكم على الأداء والربحية والقدرة على الاستمرار في المستقبل."

3. التطور التاريخي للتحليل المالي للقوائم المالية:

حتى بداية القرن العشرين كانت القوائم المالية مجرد دليل أو برهان على عمل ماسك الحسابات وإن كانت تحتوي على معلومات هامة يمكن استخدامها في تقييم أداء المشروع. ولكن حدث أن أوصت جمعية رجال البنوك في ولاية نيويورك في فيفري عام 1895 بأهمية الطلب من المقترضين بضرورة تقديم القوائم المالية الخاصة بمشروعاتهم كجزء أساسي من البيانات المدعمة لطلب القرض، وكانت التوصية الموجهة إلى أعضاء هذه الجمعية تنص على: "أن يطلبوا ممن يقرضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودوهم ببيانات مكتوبة حول الأصول والالتزامات الخاصة بهم، وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة"⁴.

ومنذ ذلك الوقت ازداد استخدام القوائم المالية كمستندات أساسية في دراسة وتقييم طلبات القروض وخاصة من قبل البنوك الكبيرة، ففي عام 1900 أوصت جمعية رجال المصارف بولاية نيويورك باستخدام صورة نمطية موحدة لطلبات الاقتراض، والتي تحتوي على بيانات الميزانية¹. وفي عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع المؤسسة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات، وفي عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية².

ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (1929-1933)، بما أفرزته من إفلاس لمؤسسات كثيرة في العالم إلى توجه الاهتمام في التحليل المالي بقضيتين أساسيتين في المؤسسات هما³:

- الأولى: وهي دراسة سيولة المؤسسات وخاصة أن غالبية المؤسسات التي أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديها، حيث أنها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها،
- الثانية: وهي الربحية والمقدرة على المنافسة، وهكذا تنامي الاهتمام وبشكل متزايد بقائمة الدخل وفاقته في أهميتها الميزانية.

والجدير بالذكر هنا أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضا، حيث أن التفكير بالاستثمار يتطلب بالضرورة تكوين رأي عن الوضع المالي للمؤسسة بناء على تحليل بياناته المالية، ولقد استخدم لورنس تشمبرلين في كتابه "مبادئ الاستثمار في السندات" المنشور لأول مرة سنة 1911 عدة نسب مثل: نسبة التشغيل (نسبة مصاريف التشغيل إلى الإيرادات)، نسبة النقل (نسبة مصاريف النقل إلى إيرادات التشغيل)⁴. ومن العوامل التي ساهمت في تطور التحليل المالي خلال الفترات السابقة (قبل الحرب العالمية الثانية) نذكر⁵:

- تطور المؤسسات المساهمة والرأسمالية الشعبية،
- أهمية دور البنوك في تمويل الاقتصاد،
- الدور المتنامي لهيئات مراقبة الأسواق المالية،
- تطور بنوك الأعمال.

وبعد الحرب العالمية الثانية أظهر المصرفيون والمقرضون اهتمامهم بتحديد خطر توظيف أموالهم بصفة أكثر دقة و حزم¹. وبتطور المؤسسات ووسائل التمويل، تطورت العديد من تقنيات التحليل المالي التي تسمح بتحديد الوضع المالي للمؤسسة ومركزها الائتماني، ومن بينها: قدرة التمويل الذاتي، نسبة القروض إلى حقوق الملكية، رأس المال العامل².

وتميزت فترة السبعينات بأسعار فائدة حقيقية جد منخفضة ونمو مرتفع للمؤسسات و منافسة شديدة، مما أدى إلى إدخال عنصر التضخم في التحليل المالي. كما تغيرت النظرة إلى المؤسسة فأصبحت عبارة عن مجموعة من الموارد والاستخدامات بدلا من المفاهيم الساكنة المتعلقة بالأصول والخصوم. كما أخذت تقنيات التحليل المالي بعين الاعتبار نمو المؤسسة من ناحية احتياجات رأس المال العامل، الميزانية الوظيفية و جدول الموارد- الاستخدامات³.

وقد عرفت بداية الثمانينات تغيرا ملحوظا أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وانخفاض معدلات نمو المؤسسات، والملاحظ في هذه الفترة هو التحول التدريجي من التمويل المباشر إلى التمويل عن طريق الأسواق المالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بحسابات النتائج لقياس ربح السهم وقيمة السهم. وتميزت هذه الفترة بظهور بعض المفاهيم أهمها: الفائض الخام للاستغلال، نتيجة الاستغلال، الأصول الاقتصادية والربحية الاقتصادية، نقطة التعادل والرافعة المالية⁴.

وفي عام 1987 صدر بيان عن مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية FASB يلزم جميع المؤسسات الأمريكية بإصدار قائمة التدفقات النقدية كواحدة من القوائم المالية الأساسية، ثم بعد ذلك أكد عليها مجلس المعايير المحاسبية الدولية عام 1993⁵، حيث يكمن دور هذه القائمة على مساعدتنا في الحصول على معلومات تمكننا من قياس قدرة المؤسسة على توليد النقدية أو ما يعادلها وتقييم التغيرات في صافي موجودات المؤسسة وهيكلها التمويلي (بما في ذلك السيولة والملاءة المالية)⁶.

وتم التركيز في التسعينات على الاتفاقيات المحاسبية التي جعلت القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية كأساس للتحليل المالي، أين تم على إثرها تحليل كل القرارات المالية على أساس القيمة⁷. وقد ساهمت التطورات التكنولوجية المتسارعة في مجال الإعلام الآلي إلى استخدام أدوات التحليل المالي التقليدية بسهولة

ويسر، حيث أصبح بالإمكان إجراء الدراسات والتحليلات المالية مهما كانت معقدة بأقل جهد ووقت ممكنين و بدقة متناهية¹.

وهناك العديد من العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسات المعاصرة، يمكن إبرازها فيما يلي²:

- تطور الأسواق المالية وتقنيات البورصة،
- تطور المعلومة المالية،
- الخصوصية وإعادة هيكلة المؤسسات (تنازل، إدماج...)،
- تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال،
- انتشار مفاهيم ومبادئ حوكمة المؤسسات،
- تبني المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية IAS/IFRS من طرف العديد من دول العالم.

4. أهداف التحليل المالي للقوائم المالية:

يهدف التحليل المالي للقوائم المالية بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة، وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع³. ويمكن حصر أهداف التحليل المالي للقوائم المالية فيما يلي⁴:

- اختبار مدى كفاءة عمليات المؤسسة محل التحليل وتقييم ربحيتها،
- تقييم الوضع المالي للمؤسسة وتحديد مركزها الائتماني،
- تقييم أداء الإدارات المختلفة بالمؤسسة،
- تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المماثلة في نفس القطاع (وضعها التنافسي) أو مع أداء المؤسسة في السنوات السابقة،
- توفير البيانات والمؤشرات الكمية التي تساعد في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل لمختلف الأغراض،
- توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المشروع.

5. مقومات التحليل المالي للقوائم المالية:

كي تنجح عملية التحليل المالي للقوائم المالية في تحقيق أهدافها وأغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها¹. ويمكن حصر هذه المقومات فيما يلي²:

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية،
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل المالي منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها،
- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحضور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

6. محددات التحليل المالي للقوائم المالية:

بالرغم من أهمية التحليل المالي للقوائم المالية وقدرته على المساعدة في التعرف على المركز المالي للمؤسسة ومدى كفاءة عمليات المؤسسة المختلفة وعلى القدرة الاستثمارية لديها، إلا أن هناك كثير من المحددات للتحليل المالي للقوائم المالية التي يتعين على المحلل بذل الجهود اللازمة للتغلب عليها وهي³:

- درجة اهتمام المحلل بالمؤسسة ومدى عمق التحليل المطلوب،
- كمية ونوعية المعلومات ذات الأثر المباشر على نتيجة التحليل،

- دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاهتلاك وتقييم البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها،
- مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية، إذ أن تغير الأساليب سيؤدي إلى تغير في النتائج،
- غياب الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستعملة في إعداد القوائم المالية وبشكل خاص حول تقييم الصناعة والاستهلاك والانتقال من مبدأ محاسبي متعارف عليه إلى آخر،
- عدم إظهار القوائم المالية لنشاطات الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين.

المطلب الثاني: استعمالات واستخدامات التحليل المالي للقوائم المالية

إن أهمية التحليل المالي للقوائم المالية لا تقتصر على الإدارة المالية للمؤسسة وحدها، بل إن هذا الموضوع أصبح يعني إلى جانب إدارة المؤسسة مالكيها ودائنيها وموظفيها وغيرهم، لما لهذه المجموعة من مصالح يتطلب الحفاظ عليها للحصول على أدق معلومات عن المؤسسة وأدائها، ومؤدى ذلك سلامة أوضاعها المالية.

1. مجالات التحليل المالي للقوائم المالية:

يستعمل التحليل المالي للقوائم المالية في المجالات التالية¹:

1.1. التخطيط المالي:

تعتبر هذه العملية أمراً ضرورياً للمستقبل لكل مؤسسة، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات. وعملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها. وهذا بطبيعة الحال يجعل تركيز هذه العملية على شقين هما: الأداء السابق، وتقدير الأداء المتوقع.

2.1. تحليل تقييم الأداء:

هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين. وتعتبر أدوات التحليل المالي للقوائم المالية أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

3.1. التحليل الائتماني:

يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقاته مع المقترض (المدين)، وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض، فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم.

4.1. التحليل الاستثماري:

يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي للقوائم المالية، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها. وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

5.1. تحليل الاندماج والشراء:

ينتج عن هذا التحليل من (الاندماج والشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما.

2. الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية:

تعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية نظرا لما يقدمه هذا التحليل من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف، حيث الاختلاف من طرف لآخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل، ويمكن أن نورد هنا أهم هذه الأطراف وهي: الإدارة، المستثمرون الحاليون والمرقبون، الدائون، البنوك..... إلخ. كما يمكننا تقسيم هذه الأطراف لقسمين: أطراف من داخل المؤسسة نفسها وأطراف أخرى من خارجها¹.

1.2. الأطراف الداخلية:

يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة، ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبيا من مستوى إلى آخر نظر لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها²، ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

1.1.2. إدارة المؤسسة:

تهتم إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها الإدارية بالتحليل المالي بهدف قياس كفاءتها والتعرف على نواحي الضعف والقصور في نشاطها خلال الفترة المالية أو فترة التحليل المالي، وذلك من خلال دراسة الاتجاهات ومؤشرات تطورها المثوية، أو من خلال إيجاد علاقات منطقية ذات دلالة ومعنى بين بنود أو فقرات حسابات النتائج أو الميزانية أو كليهما معا باستخدام المؤشرات الاقتصادية الكمية، والنوعية التي تعرف في أدبيات الإدارة المالية بالمؤشرات المالية ثم تفسيرها أو استخدامها بشكلها البسيط أو المركب في معادلات رياضية أو إحصائية في بناء نماذج معينة وبالتالي تفسيرها تفسيراً مسبباً بغية التوصية بمعالجة نواحي القصور وتطوير جوانب القوة منها¹.

2.1.2. أصحاب المؤسسة:

وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسات الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية المعائد على الأموال المستثمرة و كذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام، كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم².

3.1.2. اتحاد العمال:

يمكن أن تستخدم تقنيات التحليل المالي من قبل اتحادات العمال لتقييم الوضع المالي والربحية للمؤسسات الواقعة في نطاقها، للوقوف على قدرة هذه المؤسسات على الاستمرار في مزاولتها نشاطها والتوسع، ومن ثم الاستمرار في توظيف العاملين الحاليين، وإيجاد مواقع شغل جديدة³.

2.2. الأطراف الخارجية:

هم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها، وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجة علاقتها بها، إلا أنه يمكن أن يكون لهم مصلحة بنتائج التحليل مثل المستثمرون الحاليون والمتوقعون والمقرضون على اختلاف فئاتهم، والدائنون التجاريون، بالإضافة إلى أطراف

أخرى لهم علاقة بالمؤسسة يصعب تحديدها بدقة، أو بشكل مباشر، إلا أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي ويتخذون بناء عليها قرارات تؤثر على عملهم بشكل مباشر¹، ويمكن تصنيفهم إلى ما يلي:

1.2.2. سماسرة الأوراق المالية:

يهدف سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي، إلى التعرف على ما يلي²:

- التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة، أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم،
- أسهم المؤسسات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصيحة بشأنها للعملاء.

2.2.2. المستثمرون الحاليون والمتوقعون:

يهتم المستثمر بالتحليل المالي للتعرف على سلامة أمواله والحصول على ربح معقول في الأجل الطويل، لذا تتركز اهتمامات المستثمرين حول سلامة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة. ومن الطبيعي أن يتم الاهتمام بالأرباح التي تحققها المؤسسة ومقدار ما يتم توزيعه منها على أصحابها، فلكي يرضى المستثمر عن أرباح المؤسسة يجب أن تكون أرباحها تماثل أرباح المؤسسات التي تواجه نفس درجة المخاطرة وهذا ما يحققه التحليل المالي من خلال مقارنة أرباح المؤسسات داخل نفس الصناعة³.

3.2.2. العملاء:

باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها، خاصة فترة الائتمان، مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان⁴.

4.2.2. الموردون:

يهم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد

من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء (عملاء المورد) باستخدام بيانات القوائم المالية¹.

5.2.2. الدائنون:

يقصد بالدائن كل من يكتب في السندات الخاصة للمؤسسة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية. لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المؤسسة بالوفاء بالقروض عندما تحين آجال الاستحقاق². فالدائنين تختلف وجهة نظرهم تبعا لنوع الدين³:

- **الديون طويلة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، مستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية،

- **الديون قصيرة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة.

6.2.2. الغرف التجارية:

تستخدم الغرف التجارية التحليل المالي في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من المؤسسات والصناعات تتعلق بأوضاعها المالية، ومعدلات أدائها وربحيتها، لتقوم بتجميعها في شكل مجموعات صناعية أو تجارية أو خدمية أو غير ذلك بعد أن تحللها وتعد منها النسب الوسطية ومؤشرات تكون مفيدة لإجراء المقارنات والتحليل، وغالبا ما تقوم بنشر هذه الدراسات⁴.

7.2.2. المصالح الحكومية:

يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية⁵:

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها،
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية،

- مراقبة الأسعار.

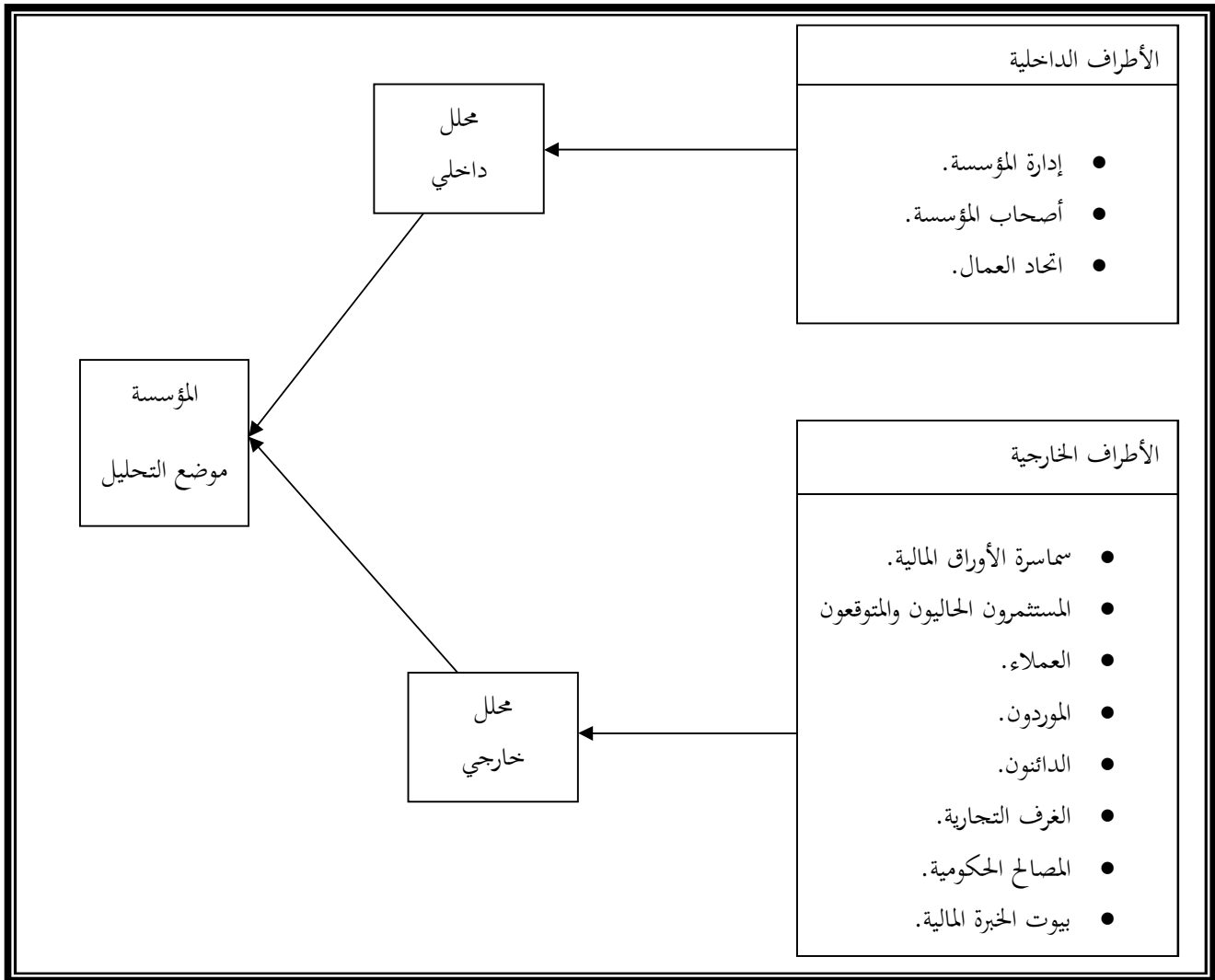
8.2.2. بيوت الخبرة المالية:

تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة أو بناء على تكليف من إحدى الفئات المهمة بأمر المؤسسة سواء من داخلها أم من خارجها، وتقدم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجور تتقاضها وتركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشتري بتلك الخدمات¹.

وفي ضوء ما سبق يمكن توضيح الأطراف المستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية حسب الشكل

التالي:

الشكل رقم 05: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية.



3. نتائج التحليل المالي للقوائم المالية:

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة، نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة: داخلي أو خارجي¹.

1.3. نتائج التحليل المالي الداخلي:

يقوم به موظف أو قسم أو إدارة بالمشروع أو المؤسسة أو فرق متخصصة من خارج المشروع، بناء على تكليف من إدارة المشروع أو المؤسسة، وغالبا ما يهدف التحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ قرارات المتعلقة بـ²:

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة موضع التحليل،
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية (مثلا)،
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة، وعلى المردودية فيها،
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال،
- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة،
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة.... الخ).

2.3. نتائج التحليل المالي الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع أو المؤسسة، حيث يهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات وتحقيق أهدافها³، والمتمثلة فيما يلي⁴:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي،
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض،
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلب الحصول على قرض من بنك معين،
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة،
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع، وإظهار أحسنها أو أضعفها.